اعلان تجميد عضوية الجبهة الشعبية فيها ، بسبب اسلوبها في معالجة القضية ، كان موقفا كافيا لاذابة مرارة التحدي ، لو ان النظام الاردني لم يكن حريصا على التمسك بالمبررات لتنفيذ مخططه.

ثالثا : ويبقى في النهاية موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية ، التي دعت علنا الى اعطاء « كل السلطة للمقاومة »، وشنت حملة تحريضية واسعة لتوحيد الموقف السياسي ، للمنظمات وللجماهير ، حول هذا الشعار .

لقد كان هذا الموقف ، هو الموقف الوحيد الواضح السائر باتجاه الاصطدام مع النظام ، لحسم الصراع لصالح حركة المقاومة . وقد استعمل ايضا كمبرر أساسي في التهيئة لحملة أيلول ، ولكن تركيز الانظار على هذا الموقف ، لم يكن ايضا سوى « مبرر » وذلك لعدة اسباب :

١ — ان الجبهة الديمقراطية ، حتى لو أتيحت لها آنذاك الفرصة الكاملة لتحقيق شعارها، فانها لا تملك القوة العسكرية الكافية لانجاز هذه المهمة . خاصة وان القوة العسكرية لاي منظمة فدائية ، ليست — داخل الاردن — سرا من الاسرار ، فالمنظمات تعرف قوى بعضها البعض جيدا، كما ان المخابرات الاردنية ضليعة بهذه المعرفة .

٢ — ان الجبهة الديمقراطية ، حين رفعت شعار « كل السلطة للمقاومة » رفعته كشعار نضالي ، كهدف للجماهير ، وليس كشعار مطروح للتنفيذ الفوري . وهي في مواقفها التي شرحناها من قبل اكدت بوضوح اهمية تأجيل اي صدام مع النظام، واهمية ابقاء الصدامات — اذا وقعت — ضمن نطاق معين ، حتى تتوفر ظروف نضج اكبر داخل حركة المقاومة .

٣ — ان رفع هذا الشعار كهدف للنضال الجماهيري ، يعني أن تنفيذه مرهون ، بموافقة المنظمات الاخرى عليه ، وبانحياز غالبية الجماهير الى جانبه ، وآنذاك لا يكون التحرك المطلوب تحركا من الجبهة الديمقراطية وحدها ، بل من كل القوى الملتفة حول هذا الشعار .

في حالة كهذه هل يشكل هذا الشعار كموقف سياسي ، تهديدا عمليا للنظام الاردني ؟ ان الجواب على ذلك واضح تماما ، وتوضحه اكثر مواقف فتح التي لم تقتنع بموقف الجبهة الديمقراطية . ومواقف الجبهة الشعبية ، التي لم تكن تمت بصلة لمنهج تفكير الجبهة الديمقراطية . وبناء على ذلك نستطيع ان نقول ان شعار كل السلطة للمقاومة ، لا يشكل حين يوضع تحت مجهر الدرس خطرا « آنيا » على النظام الاردني . ان خطره يتبلور ، حين تصبح الجبهة الديمقراطية قوة جماهيرية قائدة ، وهذا ما لم يكن باديا في الافق القريب ، بحيث يشعر النظام الاردني انه مضطر للدفاع عن نفسه .

والنتيجة التي نخرج بها من كل ذلك ان القرار السياسي الذي خرجت به منظمات حركة المقاومة ، لا يمكن اعتباره — على غرار القرار السياسي الذي خرجت به المؤسسات الفدائية المشتركة — رميا للقفاز في وجه النظام ، فاما ان يدافع عن نفسه او ان ينهار !

لقد كان هناك صراع لا شك فيه ، ولكن محركه الرئيسي ليس المواقف المشتركة لحركة المقاومة ، وليس المواقف المنفردة لكل تنظيم على حدة ، ان محركه الرئيسي هو التناقض الكبير بين حركة المقاومة والنظام الاردني حول التسوية السياسية ، حين اقتنعت كل الاطراف ان الموافقة على مشروع روجرز ، تضع هذه التسوية فوق عربة التنفيذ العملي لقرار مجلس الامن . هذا هو الوجه الاول والاساسي لحملة أيلول ، اما وجهها الثاني ، فهو ان حركة المقاومة ككل ، اصبحت من القوة ، بحيث تستطيع — الى حد ما — عرقلة مشاريع التسوية السياسية ، فلا بد اذا من حسم هذه المسألة ، حتى يمكن اعطاء الموافقة على مشروع روجرز قيمتها العملية . اما كل ما يتذرع به النظام الاردني والمدافعون عنه ، من ان سبب حملة ايلول ، هو توجه حركة المقاومة لاسقاط النظام ، فليس كما قلنا غير تبريرات استعملت في التغطية الاعلامية الجزرة .

الاستعداد العسكري وحملات التمهيد

في الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة الفلسطينية، تعيش حالة من التردد السياسي ، ويسيطر على موقفها الغموض والعمومية ، كان النظام الاردني، على العكس من ذلك تماما ، يشحذ خناجره، ويقوم بتعبئة شرسة في الاوساط المؤيدة له ، متنقلا حسب مخطط مدروس من مرحلة الى مرحلة ، ومن معركة جزئية الى معركة اخرى ، بحيث تكاملت اجراءاته كلها في النهاية ، لتكون حملة ايلول البربرية التتويج النهائي لكل ذلك . وسنحاول في هذا البحث تتبع مواقف النظام الاردني لنستنتج منها ، من كان